المحاضرة العاشرة:

الجزائر في المنظمات الدولية

01/ الجزائر في المنظمات الدولية العالمية:

شكلت المنظمات الدولية العالمية والمتمثلة أساسا في هيئة الأمم المتحدة منبرا للدبلوماسية الجزائرية، فقد أكد بيان أول نوفمبر 1954 الارتباط الوثيق بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي، حتى تصير القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم،[1] حيث نشطت منظمة التحرير الوطني خلال الثورة في أروقة الأمم المتحدة من أجل كسب الاعتراف والاستقلال، وقد توج ذلك بتدويل القضية الجزائرية في الدولة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (دورة نهاية 1955) بطلب من 10 دول عربية وإسلامية،[2] كما توج بعد ذلك باعترافها سنة 1962 والانضمام إليها بصفة كاملة العضوية في 1962/10/13،[3] وأصبح دورها في إطار هذه المنظمة العالمية عمليا، حيث ساهمت في العديد من القضايا الدولية المهمة مثل:

- المساهمة في استصدار قرار أممي سنة 1963 يقضي بضرورة تصفية الاستعمار في العالم، وساهمت في إطار المنظمة في دعم حركات التحرر مثل(القضية الفلسطينية، والفيتنامية، والصحراوية).[4]
- رفض سياسة التمييز العنصري (نظام الأبارتيد) في جنوب إفريقيا (والمساهمة في طرد وفد جنوب إفريقيا من الجمعية العامة بطلب من وزير الخارجية الجزائري الذي كان رئيسها آنذاك عام 1974). المساهمة في حل الخلافات الدولية بفضل دورها في حركة عدم الانحياز وتزكية هيئة الأمم المتحدة مثل الصراع الباكستاني الهندي 1973/1972، والصراع العراقي الإيراني 1975.
- المساهمة الكبيرة للجزائر في قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974.

---

[1] لزهر بديدة، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات – الأهمية والأسس والآليات والأهداف"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 02، ص 397.

[2] نفس المرجع، ص 405.

[3] مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ص 343، 344.

[4] عبد الرؤوف بن لشهب، عبد الكريم كيبش، مرجع سابق، ص 504.

- المساهمة في إصدار القرار ا أممي الذي يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والاستعمار سنة 1975 وذلك كان تتويجا لإحدى قرارات مؤتمر الجزائر الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد سنة 1973.
- من خلال ترأسها لمجلس الأمن الدولي في 2005/2003 ساهمت في دعم القضايا العادلة مثل القرار الذي حاولت الولايات المتحدة تمريره لفرض عقوبات على سوريا، ورفض خيار العقوبات العسكرية ضد إيران.
- كما لعبت دورا مهما على مستوى الهيئة في المجال الاقتصادي على غرار تأميم الثروات الوطنية لدول العالم الثالث، ومراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، ومعالجة مشاكل المديونية، ودعم التنمية وتصحيح مسار الحوار شمال جنوب، والدعوة إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، والدعوة إلى ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة ومساواة وغيرها .[5]

02/ الجزائر في المنظمات الدولية الإقليمية:

- **عضوية الجزائر في الاتحاد الإفريقي**: تأسس في مارس 2001 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت الجزائر من الدول المؤسسة للاتحاد حيث شاركت في مؤتمر سرت التأسيسي بليبيا من خلال رئيسها عبد العزيز بوتفليقة، وبدأ الاتحاد عمله رسميا في 09 جويلية 2002،[6] حيث كان يهدف الى تحقيق تضامن وتعاون أكبر بين البلدان الإفريقية ، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في القارة. وساهمت الجزائر في إطار الاتحاد الإفريقي وقبله في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بلعب ادوار مهمة في عدة مجلات أهمها:
- مساندة حركات التحرر وتصفية القارة من الاستعمار من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف.
- الإشراف على اتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا سنة 2000.
- المشاركة في معظم مشاريع تنمية إفريقيا (الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP - مخطط أوميغا Omega Plan -مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا NEPAD)
- المساهمة في إلغاء ديون العديد من الدول الإفريقية بين 2010 – 2012.

---

[5] عبد الرؤوف بن لشهب، عبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 14، 2018، ص ص 502، 503.

[6] القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي، متوفر على الرابط: تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/12 22:52.
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=494264e52

- المساهمة في محاربة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كالإرهاب وتجارة الأسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- المشاركة في حل العديد من النزاعات في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي (بورندي ، الكونغو ، أنغولا).
- تسويق مقاربة الجزائر لمحاربة الإرهاب ترتب عنها تعاون وتنسيق مع دول افريقية في عدة مجالات كالتنسيق القضائي وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير أساليب المراقبة البرية والجوية والبحرية.

- **<u>عضوية الجزائر في جامعة الدول العربية</u>**: تأسست في مارس 1945 بالقاهرة، وانظم تاليها الجزائر في أوت 1962 بعد الاستقلال مباشرة، واستضافت ثلاث مؤتمرات قمة للمنظمة بين 26-29 نوفمبر 1973، ثم في 07-09 جوان 1988، وكذا في 22-23 مارس 2005، وتعتبر الجزائر من الدول التي تؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية رغم الصعوبات والمشاكل المتعددة، وكلنها تطلب دائما ضرورة إعادة النظر في ميثاقها وتعديله، وتمثل النشاط الدبلوماسي للجزائر في الجامعة في النقاط التالية:

- مساندة القضية الفلسطينية (تأسيس لجنة الصمود والتصدي ورفض زيارة السادات للقدس 1977). والإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس 1988.
- تنظيم اجتماع القمة العربية السادس في أوج قوة الدبلوماسية الجزائرية 1973/11/26.
- الوساطة في النزاع العراقي الإيراني 1975.
- الاعتراف بجبهة البوليزاريو ممثل للشعب الصحراوي 1976/03/06.

- **<u>عضوية الجزائر في حركة عدم الانحياز</u>**: وهي تجمع سياسي نشأ خلال مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وأعضاء هذه المنظمة من دول العالم الثالث المستقلة حديثا، تأسست في سبتمبر 1961 وشاركت الجزائر في مؤتمرها التأسيسي من خلال رئيس الحكومة المؤقتة ابن يوسف بن خدة قبل نيل استقلالها، وبعد الاستقلال استضافت الجزائر المؤتمر الرابع للحركة في 05-09 سبتمبر 1973 ، وهو مؤتمر هام جدا طالبت فيه الحركة بضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما طرحت فكرة مراقبة عمل الشركات المتعددة الجنسيات. وعملت الجزائر في إطار المنظمة على تفادي الانحياز إلى طرفي الصراع الإيديولوجي، ومن جهة ثانية الدفاع على مصالح دول العالم الثالث في مجالات عديدة كقضايا التحرر من الاستعمار وقضايا التنمية والمساواة بين الشمال والجنوب وغيرها.

<u>03/ الجزائر في المنظمات الدولية المتخصصة:</u>

- **<u>عضوية الجزائر في منظمة الأوبك</u>**: انضمت الجزائر لمنظمة الأوبك في 1969، وعملت الجزائر في إطار المنظمة بكل جهد من أجل تحقيق سياسة متماسكة ومنسجمة لحماية الثروة البترولية للدول الأعضاء من الاستغلال والاستنزاف، والعمل على التسيير العقلاني للاحتياطيات المتوفرة قصد تهيئة مصادر الطاقة البديلة، والعمل على ضمان استقرار سعر النفط وتفادي التقلبات والانهيارات الكبيرة في سوق النفط العالمي، وتحقيق سعر عادل يضمن استقرارا وثباتا في توقعاتها الاقتصادية، ومن أهم مبادرات الجزائر لتحقيق تلك الأهداف ما يلي:

- تأميم الثروة النفطية في 1971/02/24 وحث جميع الدول المنتجة للنفط على تبني هذه الإستراتيجية.
- التسيير العقلاني للاحتياط المحروقات من خلال إيقاف النزيف الإنتاجي الذي تمارسه الشركات الأجنبية.
- تطوير الصناعات البتروكيماوية، وكذا تطوير مصادر الطاقة البديلة.
- الحظر البترولي العربي تجاه الدول الغربية سنة 1973 بعد الحرب مع الكيان الصهيوني بإيعاز من الجزائر .
- الاتفاق على تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين دول المنظمة.

- **<u>عضوية الجزائر في منظمة التجارة العالمية</u>**: قدمت الجزائر مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1986 (حين كانت تحت تسمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT)، وقدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 مقرر نيتها في دخول الاتفاقية (GAAT) وبداية اللقاءات مع الأطراف من أجل الانضمام، وشاركت الجزائر في جولة الأرغواي كعضو ملاحظ،[7] وفيها تم طرح مدى تطابق نظام التجارة الجزائرية مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، والتي اتضح من خلالها التباعد الواضح نتيجة تمسك الجزائر بشروطها التجارية الوطنية المتناقضة مع مبادئ الاتفاقيات المنظمة للتجارة الدولية في إطار هذه المنظمة والتي يتمثل أهمها في:[8]

- **التعريفة الجمركية**: تلتزم الدول الراغبة في الانضمام بتعريفات جمركية محددة متفق عليها مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.
- **الخدمات**: تلتزم الدول المنضمة بجدول يتضمن إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

---

[7] ناصري دادي عدون، متناوي محمد، "إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 73.

[8] قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ص ص 61، 62.

- **تطبيق اتفاقات المنظمة**: توقع كل دولة منظمة حديثا بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.
- **اختبار الحصول على العضوية**: حيث يتطلب على الدولة الراغبة في الانضمام التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء للحصول على تأشيرة العضوية، وفي هذا الإطار تتلقى الدولة طلبات من الدول التي تربطها بها علاقات تجارية لتحديد قائمة السلع والخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، وتعرض الدولة قائمة تلك السلع والخدمات التي على أساسها تحصل على الأصوات في مجلس المنظمة (3/2 لقبول العضوية).

وعملت الجزائر على إبقاء المشاورات والاتصالات جارية مع المنظمة في انتظار معالجة الإجراءات المعطلة لعملية الانضمام والتي تتلخص فيا يلي:[9]

- تأهيل الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات الراهنة والانتقال إلى اقتصاد السوق.
- إصلاح المنظومة المالية والجمركية مثل إنشاء البنوك الخاصة وتطوير نظام عمل البورصة وغيرها.
- تحسين الإنتاج وتنويعه في القطاعين الصناعي والزراعي ودعم القطاع الخاص والاستثمار مقابل تقليص دعم الدولة لبعض المنتجات .
- تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق بهدف تماسك المؤسسات المنتجة أمام المنافسة الداخلية والخارجية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي بهدف تخفيض فاتورة الواردات وعجز الميزان التجاري.
- تطوير وسائل النقل والمواصلات.
- الحصول على مكانة لائقة في الأسواق العالمية.[10]
- دعم التكتلات الاقتصادية المعطلة مثل اتحاد المغرب العربي.

---

[9] قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

[10] ناصري دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص 71.